

# A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/CONF.191/IPC/5  
26 May 2000

ARABIC  
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية  
لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني  
بأقل البلدان نمواً  
الدورة الأولى  
نيويورك، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠  
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

مبادئ توجيهية لإعداد برنامج العمل من أجل التنمية  
على الصعيد القطري  
تقرير من إعداد الأمانة

(A) GE.00-51132

## خلفية الموضوع

- ١- تتولى الجمعية العامة عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في ظل خلفية تتمثل في الفقر المتزايد في أقل البلدان نمواً وهميش هذه البلدان في التجارة العالمية. وينشد المؤتمر تحقيق الأهداف التالية:
  - ١- تقييم نتائج برنامج العمل للتسعينات على الصعيد القطري؛
  - ٢- استعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية، وخاصة في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والديون والاستثمارات والتجارة؛
  - ٣- النظر في صياغة واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة من أجل التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً ومن أجل الإدماج التدريجي لهذه البلدان في الاقتصاد العالمي.
- ٢- ويتيح المؤتمر لكل بلد من أقل البلدان نمواً الفرصة لجعل عرضه المقدم منه على الصعيد القطري أكثر ما يمكن فعالية، فيتناول مشاكلة الداخلية والخارجية؛ ويورد بالتفصيل التزامه بإجراء إصلاحات في السياسات وإصلاحات إدارية؛ ويعرض إجمالاً متطلبات الاستثمار فيما يتعلق بالهياكل الأساسية ورأس المال البشري، وفيما يتعلق بالتخفيف من الفقر وتوفير الخدمات التعليمية والصحية الأساسية؛ ويحدد ما يلزم بذله من جهود أكبر لتعبئة الموارد الداخلية؛ ويسلط الحجاج التي تبين الحاجة إلى الموارد الخارجية لتمويل الثغرة القائمة. وتتمثل الفكرة في التماس التمويل لجهد إنمائي واقعي ولكن طموح خلال العقد القادم. وينبغي أن يشمل العرض المقدم أهدافاً قابلة للتحقيق وقابلة للقياس بشأن جميع المواضيع الرئيسية، وينبغي أن يعبر بوضوح عن أولويات البلد المعني.
- ٣- ويُنظر إلى خطة العمل باعتبارها وثيقة موحدة أو مذكرة قطرية تضم معاً البرامج القطاعية والمواضيعية المختلفة الجاري تنفيذها حالياً. ومن بين الأمثلة على ذلك البرامج الواردة في التقييمات القطرية الموحدة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والإطارات الشاملة المتعلقة بالسياسات و/أو الأوراق الاستراتيجية المتعلقة بالحد من الفقر والمعدة من أجل المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة الشديدة المديونية؛ والأوراق الإطارية المتعلقة بالميزانية السنوية، والإطارات المتوسطة الأجل المتعلقة بالنفقات، والدراسات الاستعراضية الصادرة عن البنك الدولي؛ وبرامج المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة والمتعددة السنوات والمعدة ضمن الإطار المتكامل؛ والبرامج القطاعية والخطط الرئيسية الأخرى التي قد تكون قائمة (انظر أيضاً الملاحظات المتعلقة بهذه المبادئ التوجيهية، أدناه).  
وبتوحيد جميع هذه المبادرات، سيكون من الممكن وضع أولويات وإقامة حلقات وصل متعددة القطاعات، وتقييم التأثير الحاصل، وتحديد أو بيان الثغرات. وفي التحليل النهائي، ينبغي أن تكون خطة العمل الوطنية ملكاً للبلد

المعني، الذي ينبغي أن يشعر بالحرية في رفض النماذج أو الأفكار التي تتعارض مع مصالحه أو رؤيته أو أولوياته الوطنية.

٤ - وعلى الرغم من التشديد على التكاليف، فإن خطة العمل لا يُقصد بها أن تكون مجرد ميزانية تبين كيف سيجري إنفاق الأموال الحكومية. بل هي بالأحرى استراتيجية إنمائية متكاملة تركز على الاختناقات المحددة التي ستحاول البرامج المقترحة إزالتها من أجل بلوغ أهداف محددة. وهذا يتطلب اعتماد إطار للتحليل تكون له القدرة على مساعدة بلد ما على بلوغ النطاق والتكوين المرغوب فيهما للإنتاج والإيرادات، مع التغلب على المعوقات ومع ظهور أوضاع جديدة. ومن شأن مثل هذا الإطار أن يساعد الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين على التوصل إلى قرارات مثلى فيما يتعلق بتخصيص الموارد النادرة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

#### مبادئ عامة

٥ - يجري إصدار هذه المبادئ التوجيهية بغية تبيان المستويات الدنيا التي ينبغي أن تنعكس في برامج العمل على الصعيد القطري. والغرض المتوخى هو ضمان أن تكون هذه البرامج ذات نوعية عالية من حيث المحتوى والعرض، وأن يتسنى دمجها في برنامج العمل العالمي الموحد لصالح أقل البلدان نمواً أو يمكن أن تسهم بمدخلات في هذا البرنامج الذي سيجري الاتفاق عليه في مؤتمر بروكسل. وليس القصد المتوخى هو أن تكون جميع العروض موحدة أو متطابقة. فمن الواضح أن أولويات العمل ستعتمد على الأوضاع والخصوصيات القائمة على الصعيد القطري، على الرغم من وجود مشاكل نظامية تؤثر على جميع أقل البلدان نمواً. ويُقصد بالمبادئ التوجيهية في هذا الصدد أن تكفل عرض هذه العناصر المشتركة عرضاً وافياً على الصعيد القطري كأساس للإعداد لعمل مناسب على الصعيد العالمي.

٦ - وتجنباً للوثائق الضخمة، فإننا قد اقترحنا الطول الأمثل لكل فصل من فصول العرض القطري. فينبغي ألا يتجاوز الجسم الرئيسي للوثيقة ٥٠ صفحة. أما المعلومات الإضافية، ولا سيما الجداول الإحصائية، فيمكن إدراجها كمرفقات.

٧ - ومن الضروري التذكير بالمواعيد النهائية التالية في إعداد برامج العمل القطرية:

- يتعين تقديم مشاريع برامج العمل على الصعيد القطري إلى أمانة الأونكتاد في موعد غايته ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛
- سيعقد أول اجتماع للجنة التحضيرية الحكومية الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٠ في نيويورك؛

- ينبغي تقديم برامج العمل النهائية على الصعيد القطري بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ على أقصى تقدير؛
- ينبغي عقد اجتماعات إقليمية رفيعة المستوى بحلول ١ آذار/مارس ٢٠٠١ على أقصى تقدير؛
- ينبغي عقد الاجتماعين الثاني والأخير للجنة التحضيرية الحكومية الدولية قبل ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١؛
- سيعقد المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١ في بروكسل.

صفحة الغلاف النموذجي

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني  
بأقل البلدان نمواً

بروكسل، ١٣-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

العرض المقدم من حكومة ( اسم البلد ) .....

برنامج العمل لتنمية (اسم البلد)،

٢٠٠١-٢٠١٠

التاريخ —

أعد هذا التقرير تحت مسؤولية وزارة (التخطيط والتنمية الاقتصادية)، عقب مشاورات أُجريت مع أعضاء اللجنة التحضيرية الوطنية المؤلفة من ... وزارات ... المصرف المركزي ...، غرفة التجارة ...، باحثين من جامعة ...، الاتحاد النسائي ل...، ومنظمات غير حكومية أخرى. وقُدِّم دعم فني من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي. وقد وافق مجلس الوزراء على التقرير.

ملاحظة:

## المحتويات المشروحة

.....

## المختصرات

.....

## الإطار العام لبرنامج العمل

٨- يُقترح تعاقب الفصول التالي فيما يتعلق بوثيقة برنامج العمل القطري:

### مقدمة

٩- يمكن إيراد مقدمة موجزة تقدم نظرة عامة على الهيكل الاقتصادي والإمكانات العامة للبلد. وليس من الضروري إيراد معلومات أساسية بشأن الحقائق الجغرافية والثقافية والتاريخية التي يمكن افتراض أنها معروفة. ومن المهم أيضاً تقديم نظرة عامة على المعوقات الرئيسية للتنمية التي واجهها البلد في التسعينات كأساس لوضع برنامج عمله المستقبلي.

### ١- الأداء في التسعينات (٦-٨ صفحات كحد أقصى)

١٠- أداء النمو الاقتصادي على وجه الإجمال/الإسهامات القطاعية: تقدّم هنا المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية (انظر مجموعة المؤشرات الأساسية الواردة في المرفق الأول). ولكي يمكن لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أن يكون له معناه، فإنه ينبغي حسابه بالقيمة الحقيقية. ويرجى إجراء مقارنة بالاستناد إلى المقاييس/التوقعات/الأهداف/الأرقام المستهدفة المحددة في وثائق شتى: برنامج عمل باريس (١٩٩٠)، والعرض القطري المتصل به؛ ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى (مثلاً المتعلقة بالمرأة، والسكان، والقضايا الاجتماعية، والبيئة، وبرنامج بربادوس لأقل البلدان نمواً الجزرية)، وفي برامج وطنية أخرى ذات صلة (مثلاً خطة التنمية، وبرامج الإنعاش، وبرامج التكيف الهيكلي، وبيانات "الرؤية" سابقاً وحالياً، الخ)، وكذلك بالاستناد إلى مؤشرات دولية. ويُرجى تقييم مدى حرص البلد على متابعة تنفيذ أهداف مؤتمرات معينة. ويُرجى تقييم درجة اندماج البلد في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي بذل محاولة لجعل هذا الفصل تحليلاً وكذلك وقائعيًا. ما هي الآليات التي كانت تكمن وراء أي نمو أو تدهور ملحوظ؟ وتمثل إحدى هذه الآليات في ضرورة أن توجد القدرة الملائمة على تصميم وإدارة تدابير في مجال السياسات بغية توجيه التنمية.

## ٢- تقييم العوامل التي يسرت أو عوقت تنمية البلد (٨ صفحات كحد أقصى).

١١- لم يكن اتجاه التنمية متماثلاً عبر كثير من أقل البلدان نمواً خلال التسعينات، بل إن من الممكن العثور في بعض فرادى البلدان على اتجاهات مختلفة خلال العقد الأخير. ومن الضروري تحديد العوامل التي أسهمت في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والعوامل التي ولدت النتائج المغايرة. وعند القيام بهذه العملية، يرجى عزل العوامل المحلية عن العوامل الخارجية ولكن يرجى توضيح العلاقات المتبادلة حيثما كانت موجودة: إذ يمكن في بضع حالات أن يجتمع كلا النوعين من العوامل. بما يؤدي إلى نشوء أوضاع محددة. وينبغي النظر إلى الإخفاق في استغلال إمكانات البلد استغلالاً كاملاً على أنه معوق ينبغي التصدي له في برامج العمل.

١٢- ولا بد من تحديد المعوقات الرئيسية تحديداً واضحاً. فالطريقة التي يجري تناولها بها ستحدد مضمون السياسات الإنمائية وبرامج العمل مستقبلاً. وهذه المعوقات والطريقة التي يجري التصدي لها بها سيشرحان بقدر أكبر الأداء المبلغ عنه في الفصل السابق. والمعوقات التي لم يجر إزالتها بنجاح ينبغي أن تشكل موضع التركيز الرئيسي للجهود الإنمائية مستقبلاً. وستظهر معوقات جديدة مع مرور الوقت قد يكون من المهم التنبؤ بها في صياغة برنامج العمل على الصعيد القطري.

١٣- وتيسيراً لإعداد برنامج العمل، تُقترح أدناه قائمة بإمكانات و/أو معوقات التنمية، مجمعة تحت ثلاثة عناوين عريضة. وهذه العناوين هي:

- الفرص والمعوقات المحلية؛
- العوامل الخارجية؛
- مدى شدة التأثير بالصدمات.

١٤- ويرجى في كل حالة تحديد ما يصل إلى عشرة معوقات حاسمة الأهمية، بدلاً من إيراد قائمة طويلة بها. وتتمثل الفكرة في أنه بدلاً من تبديد الطاقات والموارد، كما حدث كثيراً في الماضي، فإنه ينبغي تركيز الجهود على المعوقات الرئيسية من أجل إضفاء الطابع الأمثل على استخدام الموارد النادرة وتحقيق تقدم ملموس.

## الفرص والمعوقات المحلية

١٥ - قد تشمل هذه العوامل ما يلي:

(أ) **السلام والاستقرار الاجتماعي.** فالمحافظة على السلام الاجتماعي أو، في ظل غيابها، سيادة الصراع الأهلي والتوترات الحدودية والعرقية وعدم الاستقرار السياسي الكبير هي أمر جوهري في بناء أو تدمير الأساس الذي ينهض عليه التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ذلك أن الاضطرابات الاجتماعية والحروب، إلى جانب ما تتسبب فيه من معاناة إنسانية هائلة، تصرف الموارد النادرة بعيداً عن التنمية وتثبط الاستثمار أو تقصيه عن الساحة. كذلك فإن الاضطراب الاجتماعي في أحد البلدان كثيراً ما ينساب إلى البلدان المجاورة ويؤثر عليها، مثلاً عن طريق التسبب في حدوث تدفق للاجئين. وإذا كان هذا العامل وارداً في حالة بلدكم، فيُرجى تقييم تأثيره على التنمية خلال العشر سنوات الأخيرة.

(ب) **الهيكل الأساسية الاقتصادية.** إن حالة الهياكل الأساسية المادية والاقتصادية (الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات، وشبكات توريد المياه، وتوريد الطاقة، وشبكات الهاتف، وتكنولوجيا المعلومات، وما إلى ذلك) في كثير من أقل البلدان نمواً، هي حالة بائسة وكانت بمثابة أحد العراقيل الرئيسية التي تعوق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي المطردين. وقد توجد في هذه الحالة استثناءات آخذة في الظهور ينبغي تحديدها وإبرازها لتكون بمثابة دراسات حالات إفرادية من أجل محاكاتها في العقد الإنمائي القادم. وفي العرض المقدم منكم، ينبغي إدراج دراسات الحالات الإفرادية هذه كنصوص مستقلة داخل إطارا. ومن المهم شرح العوامل التي جعلت هذه الأمثلة تبرز في هذا المجال كما يُرجى القيام، حيثما أمكن، بمحاولة تبيان التأثير الذي أحدثته هذه العوامل على الاقتصاد أو المجتمع ككل.

(ج) **إصلاحات السياسة العامة.** يكاد لا يوجد أي بلد من أقل البلدان نمواً لم يظطلع بإصلاحات اقتصادية هيكلية في العقد الأخير، وهو ما تم في معظم الأحيان بإيعاز من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويعتمد نجاح أو فشل هذه الإصلاحات على الطريقة التي تُصمَّم بها هذه الإصلاحات وتدار. وقد شملت سياسات الاقتصاد الكلي قضايا مثل السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف، والسياسات الضريبية، والسياسات المتعلقة بالتجارة والقدرة على المنافسة. وثمة جوانب هامة أخرى تتصل بالسياسات القطاعية والتنمية الإقليمية/الريفية. وحتى البرامج الناجحة لم تتصد على نحو واف لعدم المساواة في الدخل أو للفقر وهما أمران متزايدان. ويظل الفقر يستحوذ على اهتمام وطني ودولي متزايد. ومن المهم أن تحلَّ في الدراسات القطرية البيئة الاقتصادية الكلية وأن يُشار إلى أسباب نجاح أو فشل إصلاحات السياسات ذات الصلة وإلى الآلية التي يأخذ بها البلد لإجراء التغيير في السياسات، عندما يصبح ذلك ضرورياً.



(د) **البيئة المفضية إلى تنمية القطاع الخاص.** تمثل أحد أبرز تدابير الإصلاحات في العقد الماضي في التحرير الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص. وينبغي أن تصف الدراسات القطرية الأشكال الرئيسية لتنمية القطاع الخاص في البلد والدور الداعم الذي تؤديه الحكومة. وينبغي الإشارة، على سبيل المثال، إلى الكيفية التي توجّه بها الأطر القانونية والمؤسسية نحو دعم أو عرقلة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. ويرجى تقييم رد الفعل الذي استحثته هذه المبادرات من القطاع الخاص.

(هـ) **تعبئة الموارد المحلية.** ما زالت تعبئة المورد المحلية في أقل البلدان نمواً تتسم بالضعف. ما هي الأسباب التي كمننت وراء هذا الوضع في بلدكم على وجه التحديد؟ وما هي الجهود التي بُذلت لتدعيم الادخار والاستثمار المحليين، وما هو تأثيرها؟

(و) **تدبير الحكم.** يتعين استعراض مجال تدبير الحكم من المنظور العريض المتمثل في الأبعاد المؤسسية والسياسية لإدارة البلد وإشراك مواطنيها في جميع المسائل الاقتصادية والإدارية. وفي هذا السياق، فإن الحكم الصالح يشمل التنمية القائمة على المشاركة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وقابلية الحكومة للمحاسبة واتسامها بالشفافية، وكفاءة إدارة القطاع العام، ومسؤولية القطاع الخاص. ومما يدخل أيضاً في صميم موضوع الحكم الصالح قدرة الحكومة على صياغة سياسات جيدة وأثابها بقرارات تنفيذية، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة. وثمة جوانب هامة أخرى ينبغي بحثها هي إشراك المجتمعات المحلية، والأخذ باللامركزية، وإصلاح الخدمة المدنية، وإدارة الموارد الطبيعية. ويُقترح تناول القضايا الخاصة بالبيئة ونوع الجنس على حدة بسبب أهميتها الفارقة. ومن المهم تجنب الوقوع في ورطة المجادلات السياسية مع لجنة التخطيط القومي بشأن موضوع التعددية السياسية، التي تتجاوز أمر الاهتمام بإدارة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة. ولذلك فإن من المستصوب أن يجري تناول قضية تدبير الحكم من منظور التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

(ز) **المرأة.** يرتبط بالقضايا المذكورة أعلاه عدم القدرة في الماضي على إدراج قضية النساء - بوصفهن فاعلات كاملات في التنمية ومستفيدات كاملات منها - ضمن القضايا الرئيسية. ففي معظم أقل البلدان نمواً فإن المرأة، التي تمثل أكثر من نصف السكان، غير مدججة تماماً في عملية التنمية ولا تتمتع بحقوق وإمكانية للحصول على الموارد تتناسب مع إسهامها وإمكاناتها. وينبغي أن تشير الدراسة إلى العقبات التي تعترض إدماج المرأة في عملية التنمية وكيف يجري التصدي لهذه العقبات. وكيف ارتبطت هذه الثغرة بالفقر في البلد؟

(ح) **البيئة.** هذا قطاع متعدد المجالات ما فتئ يكتسب أهمية واعترافاً كبيرين في الكثير من البلدان، منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويوجد هنا بعدان ينبغي بحثهما هما: إدراج الاهتمامات البيئية ضمن التيار الرئيسي لعملية التنمية، والآلية التنظيمية لحماية البيئة.

(ط) **المعوقات المتعلقة بالموارد البشرية.** توجد أبعاد شتى لتنمية الموارد البشرية تحتاج إلى أن توضع في الحسبان. فتوجد أولاً القضية المحورية المتعلقة بتنمية رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب، وكذلك البرامج الصحية. وتوجد الحاجة إلى تلبية الطلب على العمالة المدربة في اقتصاد متوالم جديد تتسم فيه القدرة على المنافسة بأنها مدفوعة بالمعروفة. وينبغي توجي القيام باستثمار تفضيلي في قطاعي التعليم والصحة على السواء من أجل دعم التنمية المستدامة وتيسير التخفيف من الفقر. وينبغي أن تبين الدراسة اتجاه التنمية في هذين المجالين من حيث السياسات والممارسة. وينبغي استعراض أداء السياسة السكانية التي ينتهجها البلد بالنظر إلى أن وجود معدل مرتفع للنمو السكاني يؤثر بصورة معاكسة على الجهود الرامية إلى التخفيف من الفقر وتدعيم تنمية الموارد البشرية من حيث أنه يقيد عملية تخصيص موارد كافية من أجل الإنفاق الاجتماعي.

(ي) **الزراعة والقطاع الريفي.** يُفرد هذا القطاع بالإشارة بسبب دوره المحوري في التنمية الاقتصادية لأقل البلدان نمواً جميعها تقريباً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أغلبية السكان في هذه البلدان تعتمد على الزراعة لكسب أسباب معيشتها وهي تعيش في المناطق الريفية. وتتسم مسألة الأمن الغذائي بأهمية حاسمة أيضاً للتنمية. وقد أدى الاعتماد المتواصل على التكنولوجيا المنخفضة المستوى ووجود أوجه نقص في البحوث التكميلية إلى أن استمر إنتاج الأغذية في التخلف كثيراً وراء النمو السكاني. كذلك فإن سعر الواردات الغذائية هو في ارتفاع في كثير من الحالات. ومعظم المشاكل البيئية الضاغطة تنجم بصورة مباشرة عن الفقر المتراكم والضغط السكانية. وكثيراً ما يجبر هؤلاء العاملان الفقراء على اعتماد أساليب غير سليمة في الزراعة والرعي وصيد الأسماك، أو على التوطن في أراض هامشية هشة من الناحية الإيكولوجية. وينبغي إيجاد خطط تنمية للقطاع الزراعي في الحالات التي لا توجد فيها هذه الخطط (يوجد في المرفق الثاني إطار عام للعناصر الرئيسية لمثل هذه الخطة).

(ك) **التصنيع والتنمية التكنولوجية.** يمكن للتصنيع، ضمن أشياء أخرى، أن يكون استراتيجية هامة تنتهجها أقل البلدان نمواً لتدعيم قدرتها التكنولوجية، وتنوع إنتاجها للتغلب على الضعف الكامن في اعتمادها على إنتاج السلع الأساسية، ولتعزيز الروابط فيما بين القطاعات. فإلى أي مدى أبرزت أهمية التصنيع في الاستراتيجية الإنمائية للبلد خلال التسعينات، وما هي الإنجازات أو المشاكل التي شهدتها البلد؟

(ل) **فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).** ما زال الوباء الشامل المتمثل في فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز يشكل خطراً على التنمية في أقل البلدان نمواً، التي هي من بين أشد البلدان تأثراً بهما. وتستحق هذه المشكلة عناية ومعاملة خاصة في خطط العمل. وهذا هو السبب في أن البلدان قد اعتبرت استراتيجية متعددة القطاعات في برامجها الخاصة بمكافحة مرض الإيدز. وتوجد في معظم البلدان برامج لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، ولكن تتسم بتباينات كثيرة في مدى فعاليتها. ويُقترح أن يجري استعراض هذه الحالة في خطط العمل، وتقييم تأثيرها والتوصية بإجراءات لتحسينها.

## الفرص والمعوقات الخارجية

١٦- إن وجود بيئة خارجية داعمة، تشمل بصورة خاصة تدابير دعم دولية، هو أمر حاسم الأهمية للتنمية الاقتصادية. ففي عالم سائر في طريق العولمة فإن من غير المحتمل أن يتمكن أي بلد من أقل البلدان نمواً، حتى في ظل أفضل السياسات الاقتصادية الكلية وأفضل الجهود الوطنية، من أن يحقق التنمية في غياب عوامل خارجية مؤاتية. ويمكن بحث المواضيع التالية:

(أ) **المساعدة الإنمائية الرسمية.** إلى جانب الإبلاغ عن مبلغ المعونة المتلقى في التسعينات من حيث الأرقام المطلقة، فإن من المهم تقديم نسب كثافة المعونة فيما يتعلق بالتسعينات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وكنسبة من الإيرادات والنفقات الحكومية، وفي الميزانيات العادية والميزانيات الإنمائية، وفي الحساب الجاري). ومن المهم تقييم مدى فعالية المعونة والصورة المرتقبة لها. ومن شأن إيراد تحليل للتوزيع القطاعي للمساعدة الإنمائية الرسمية أن يجعل من الممكن تحديد نسبة المعونة التي تتجه إلى تمويل التنمية بالمقارنة مع تمويل الاستهلاك. وينبغي التأكيد على تحديد المشاكل المتصلة بإدارة وتنسيق المعونة، فضلاً عن مشاكل الاعتماد الشديد على المعونة والتدابير التي يلزم اتخاذها لتصحيح هذه المشاكل. ويرجى تحديد نسبة عنصر المساعدة التقنية في المساعدة الإنمائية الرسمية وتقييم تأثيره على التنمية، ولا سيما بالنظر إلى آثاره الخاصة بتدفق الموارد إلى الخارج. ويُرجى بيان المبالغ المدفوعة فعلاً في إطار برامج المعونة بالمقارنة مع الوعود المقطوعة، بدولارات الولايات المتحدة، عن السنوات الخمس الأخيرة (١٩٩٥-٢٠٠٠) وعن عام ١٩٩٠. وفي حالة وجود أي تباين بين الاثنين، يرجى تفسير ذلك. وفيما يتعلق بالتكليف التمويلي، يرجى تقييم تأثير المشروطة على التنمية خلال التسعينات.

(ب) **الديون الخارجية.** يرجى بيان المؤشرات الرئيسية المتعلقة بحالة الديون في التسعينات، بما في ذلك مجموع الدين القائم والاتجاهات القائمة، وفئة الديون (الثنائية مقابل المتعددة الأطراف، والرسمية مقابل التجارية)، ونسب خدمة الديون (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات الحكومية، وحصائل الصادرات، والنفقات العامة الرئيسية، ولا سيما المتعلقة بالصحة والتعليم). وهل يجري النظر في إدراج البلد ضمن فئة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية؟ وكيف تم التوصل إلى الوضع الحالي؟ وهل توجد أي استراتيجية لإدارة الديون؟ وينبغي أن يبين هذا الفرع كيف يؤدي تأثير أعباء الديون إلى خنق النمو والخدمات الاجتماعية.

(ج) **قطاع التصدير.** يرجى تقييم أداء قطاع التصدير خلال التسعينات. وعلى الرغم من أن أداء قطاع التصدير يمكن أن يتأثر أيضاً بعوامل داخلية مثل النقل وعرض الائتمان وتسويق المنتجات، فإننا نركز هنا على السوق وتنويع الصادرات وعلى الأسعار (معدلات التبادل التجاري). إلى أي حد كانت إمكانية الوصول إلى الأسواق عاملاً تعويقياً في تنمية الصادرات؟ وما هي الفرص التي سنحت في الأسواق الخارجية (على سبيل المثال،

الأسواق المتخصصة؟ يُرجى وصف الجهود التي بذلها بلدكم للتغلب على العوائق في جانب العرض ولتنويع قاعدة الصادرات. يُرجى تقييم المعوقات والإنجازات. وإلى أي حد تأثر البلد بالخسائر المتعلقة بمعدلات التبادل التجاري؟

(د) **الاستثمار الأجنبي المباشر.** يُرجى بيان الاتجاهات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع خلال التسعينات مشيرين، حيثما أمكن، إلى مصدر ونوع الاستثمار الأجنبي المباشر (على سبيل المثال الاستثمار الإحلالي مقابل الاستثمار التوسعي)، ونسب الاستثمار - (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) -، ومجموع الاستثمارات، والمساعدة الإنمائية الرسمية). يُرجى تقييم قدرة البيئة المحلية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

(هـ) **البعد الخاص بالتعاون الإقليمي.** يُرجى تقديم معلومات عن اشتراك البلد في رابطات أو تجمعات إقليمية مبنين، في هذا الصدد، الفرص والعوائق المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وإلى جانب أنشطة التكامل الاقتصادي، في سياق التجمعات الإقليمية، قد توجد مجالات للعمل الوطني، تتعلق على سبيل المثال بالسياحة، قد يكون لها تأثير على التطورات في البلدان المجاورة. وتوجد أيضاً مشاريع محددة مشتركة بين الأقطار، مثلاً مشروع حوض كاغيرا الذي يضم جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا ورواندا وبوروندي. ولذلك ينبغي تحليل البعد الخاص بالتعاون الإقليمي من منظور عريض.

١٧ - وثمة قضايا معينة، يُنظر إليها بصورة عامة على أنها معوقات محلية، هي أيضاً مواضيع هامة في سياق العوامل والتأثيرات الخارجية. وهذا يشمل تدبير الحكم، وبرامج التكيف الهيكلي، والمفاوضات المتعلقة بالاقتراض الأجنبي، وشراء السلع والخدمات، والفساد، واستخدام المعونة، وهروب رؤوس الأموال، والهجرة إلى الخارج، والتحويلات. وبناء عليه، فإنه ينبغي بحث هذه المجالات من منظور كل من أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، على أن توضع في الحسبان مسؤوليات كل جانب.

#### مدى شدة التأثير بالصددمات

١٨ - يُرجى تقييم مدى شدة تأثير البلد بالصددمات الطبيعية والاقتصادية والمالية أثناء التسعينات ومستوى الاستعداد لحالات الكوارث والوقاية منها وإدارتها. ويشكل تدفق اللاجئين إحدى الصدمات التي هي من صنع الإنسان. ويمكن أن تؤدي الصدمات المتصلة بالكوارث الطبيعية إلى صعوبات خاصة بموازين المدفوعات من حيث أنها قد تحد من المتاح من السلع القابلة للتداول وتزيد من الحاجة إلى الواردات لتلبية أوجه العجز المحلية والنقص في الأغذية ولإصلاح الضرر الذي لحق بالهياكل الأساسية. كذلك فإن الصدمات المنبعثة من التغيرات في معدلات التبادل التجاري وعدم استقرار الأسواق المالية، وخاصة إذا كانت مصحوبة بتغيرات مفاجئة في أسعار الصرف، قد تؤدي إلى صدمات مالية بفعل الخسائر في حصائل الصادرات. ويؤدي عدم استقرار الأسواق المالية إلى زيادات

غير متوقعة في أسعار الفائدة الدولية وإلى زيادة أعباء خدمة الديون الخارجية. أما تدفقات اللاجئين فإنها تمارس ضغوطاً هائلة على موارد البلدان المضيفة وقد تعرّض الاستقرار الاجتماعي للخطر.

١٩- وإذا كانت إحدى الصدمات المذكورة أعلاه قد حدثت في بلدكم خلال التسعينات فيرجى شرح كيف تعطلت عملية التنمية أو كيف تأثرت في الآجال القصير والمتوسط والطويل.

٢٠- ومما سيساعد في وضع برنامج العمل المستقبلي في منظوره أن يذهب هذا الفصل إلى أبعد من إيراد قائمة بالمشاكل وأن يبحث مواطن القوة والفرص الموجودة التي يمكن الاستفادة منها في وضع برنامج العمل وتنفيذه.

### ٣ - أمثلة للنجاحات/أفضل الممارسات (٢-٤ صفحات، ربما في شكل "إطارات")

٢١- تتلمس أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية الطريق بحثاً عن أمثلة للسياسات/المبادرات التي أثبتت مفعولها في مجال الممارسة. إذ يمكن البناء على هذه الأمثلة من أجل تنمية البلد نفسه مستقبلاً، ويمكن أن تفيد كنماذج ممكنة يمكن النظر في نقلها إلى أقل البلدان نمواً الأخرى أو اقتباسها فيها. (من المتوقع تسليط الأضواء على قصص النجاح هذه في وثائق المؤتمر الرئيسية). [يمكن توثيق مثال واحد إلى ثلاثة أمثلة. ومن المواضيع (الإرشادية) الممكنة ما يلي: وضع الوباء الشامل لمرض الإيدز تحت السيطرة، وبرامج إعادة التحريج، وتحسين كفاءة نظام جمع الإيرادات، واستخدام أموال المعونة المقدمة من المانح "س" استخداماً فعالاً، ومخططات الائتمان البالغ الصغر، وتأثير التعليم عن بعد، والحالات الناجحة لبرامج تنمية الصادرات، وتأثير وتعبئة مدخرات العاملين بالخارج، وإعادة توطين اللاجئين، وما إلى ذلك.]

### ٤ - برنامج العمل، ٢٠٠١ - ٢٠١٠ (١٥ - ٣٠ صفحة)

٢٢- هذا هو أهم جزء من وثائق برنامج العمل القطري، وينبغي أن يذكر هذا الجزء الأهداف الإجمالية وأن يحدد الاستراتيجيات وأن يورد بالتفصيل برنامجاً للأنشطة محدد الأولويات والتكاليف بغية تحقيق هذه الأهداف. وينبغي تصميم برنامج العمل ليس فقط على أساس المعوقات المحددة في الفرع ٢ أعلاه والميزة الكامنة/النسبية للبلد، ولكن أيضاً في سياق التحديات المستقبلية التي تنطوي عليها عملية العولمة الجارية. والمشاكل الأساسية التي تواجهها أقل البلدان نمواً والتي يتعين تناولها تدور حول المعوقات في جانب العرض والتي تحد من الطاقات الإنتاجية ومن القدرة على المنافسة. ويشكل الحد من الفقر هدفاً مكماً هاماً في سياق أهم البلدان نمواً.

٢٣- ومن المتصور أن تنطوي عملية إعداد خطة عمل على الصعيد القطري على الخطوات التالية:

- اعتماد رؤية مشتركة. وينبغي أن تكون الرؤية الإنمائية للبلد مبينة بالتفصيل على نحو واضح

- اشتقاق مهمة مشتركة من هذه الرؤية
- تصميم استراتيجية لتحقيق هذه المهمة، والاتفاق على هذه الاستراتيجية
- ذكر الأهداف الاستراتيجية للمهمة
- اعتماد سياسات والاضطلاع بأنشطة استراتيجية دعماً للأهداف، أي صياغة خطة. وينبغي تبيان السياسات والترتيبات المقابلة فيما يتعلق بالتنفيذ والرصد والتقييم. وينبغي وضع مقاييس وأرقام مستهدفة كما ينبغي تحديد مؤشرات أداء. وينبغي جعل برنامج السنوات العشر هذا مؤلفاً من مراحل، مع ذكر الأهداف الوسيطة (المحددة بسنتين، ٥ سنوات) ذكراً أكثر وضوحاً. وكيف سيجري مباشرة المراحل التالية؟ وما هو نوع الترتيبات المؤسسية القائمة أو المطلوبة لتنفيذ برنامج العمل؟ وما هي الآليات القائمة لتعديل البرنامج في منتصف الطريق؟

٢٤ - أما إيراد تكلفة الخطة بحسب الأنشطة فهو أمر أساسي بصورة مطلقة. وهذا يعني أن الخطة يجب أن تتضمن برامج تتألف بدورها من مشاريع. وهذه عملية تستغرق وقتاً طويلاً ولكن من الناحية العملية فإنه قد اضطلع بالفعل في جميع أقل البلدان نمواً بعمل كبير في هذا الصدد ويُتصور أن تنفيذ العملية الحالية من هذا العمل. ولذلك فإنه يُرى أن من الممكن عملياً لكل بلد تقريباً من أقل البلدان نمواً أن يعد برنامج عمل متكاملًا للسنوات العشر القادمة.

٢٥ - ولا حاجة إلى القول بأن الخطط الوطنية هي صيغة مركبة من الخطط القطاعية. وعلى المستوى القطاعي، ينطوي التخطيط على الخطوات التالية:

- ذكر بيان المهمة وأهداف البرنامج بوضوح
- تحديد الأنشطة الاستراتيجية المطلوبة لبلوغ الأهداف، وتقييم ما إذا كانت هذه الأنشطة ستسهم في بلوغ الأهداف بصورة مباشرة أو غير مباشرة من حيث نتائجها. وعلى سبيل المثال فإذا كان الهدف المتوخى هو زيادة الإيرادات الحكومية إلى أقصى حد، فإن دعم تنمية القطاع الخاص هو أمر سيكلف هو نفسه أموالاً ولكنه استثمار سيكون مجزياً في خاتمة الأمر مع توسيع القاعدة الضريبية.
- تحديد احتياجات الموارد الخاصة بكل نشاط، ومستويات عرض الموارد، والقيود المفروضة على الخطة. فمبلغ الأموال المتاحة للدخار والاستثمار قد يقيّد، على سبيل المثال، بفعل الالتزامات الخاصة بخدمة الديون، أو "تسرب" الموارد في شكل هروب رؤوس الأموال، أو

الخسائر المرتبطة بمعدلات التبادل التجاري. ويلزم في خطط التوسع في الإنتاج إجراء تقييم واقعي للمتاح من الأسواق. وينبغي أن تُدرج ضمن الموارد المتاحة المساعدة الإنمائية المرصودة بالفعل لفترة التخطيط.

٢٦- وترد في المرفق الثالث صيغة لتصور مفاهيمي لمشاريع وبرامج الخطة. أما المرفق الرابع فهو صيغة لتقديم مثال على الكيفية التي يمكن أن تصاغ بها ميزانية من أجل خطة العمل. وعلى الصعيد الوطني، يلزم تحقيق التزام بين الخطط القطاعية كما يلزم تعيين الأنشطة التي تتسم بحكم طبيعتها بأنها مشتركة بين القطاعات. ويبيّن في المرفق الخامس مثال لقائمة ثبت مشتركة بين القطاعات فيما يتعلق بالمشاريع والبرامج.

٢٧- وإذا طُبّق إطار التحليل المشار إليه أعلاه تطبيقاً منهجياً حسب القطاع، فإنه ينبغي أن يكون من الممكن وضع خطة متكاملة تُضفي الطابع الأمثل على الوظيفة الموضوعية (وهي في هذه الحالة النمو الاقتصادي)، رهنأً بقيود الموارد وكذلك بالقيود المفروضة مثل الحاجة إلى ضمان الحد من الفقر، وحماية البيئة، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، والإنصاف، والاعتبارات الأخرى التي من هذا القبيل. ويمكن بهذا المعنى تشخيص برنامج العمل بأنه مشكلة تحقيق الطابع الأمثل في ظل القيود.

٢٨- ومن المتوقع أن يساعد برنامج العمل على تحسيس الشركاء في التنمية بالحاجة إلى تقديم موارد كافية من أجل تنفيذ هذا البرنامج. فمن غير المحتمل أن يؤدي الدعم الذي يقصر عن بلوغ الاحتياجات المسقطّة إلى توليد حفز كافٍ للنمو الاقتصادي نمواً مستداماً. وسيُحسب في برنامج العمل العالمي مجموع ثغرات الموارد في آحاد أقل البلدان نمواً وذلك كأساس لتعبئة المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية (يبين تقرير أقل البلدان نمواً، لعام ١٩٩٩، أن ثمانين دول فقط من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية وعددهم ٢١ عضواً قد أوفت في عام ١٩٩٧ بالتزاماتها بتخصيص ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وفقاً لبرنامج العمل للتسعينات).

٢٩- ولذلك فإن البرنامج سيبيّن ما يستطيع البلد أن يفعله بنفسه وما هو الدعم الخارجي المطلوب وبأي شكل من الأشكال (مثلاً مساعدة إنمائية رسمية، مساعدة تقنية، تخفيف لعبء الديون، تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام السلع والخدمات، بما في ذلك عن طريق حركية اليد العاملة، والمساعدة في مواجهة مشاكل اللاجئين، والمجاعة، وتعزيز جهود تحقيق السلام، وإزالة الألغام، وما إلى ذلك). وعلى الرغم من أنه يكون من المشروع طلب المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن من المستصوب - والأكثر واقعية - شرح كيف يمكن لهذه المساعدة الإنمائية الرسمية أن تعمل كعامل حفاز للتنمية عن طريق زيادة الموارد الخاصة للبلد وقدرته على الاعتماد على النفس. وعلى سبيل المثال ما هي طرائق المساعدة الإنمائية الرسمية وأوجه المساعدة الأخرى التي تعتبر في غاية الفعالية، وما هي المجالات التي يمكن أن تحقق فيها أقصى تأثير؟

٣٠- وينبغي تكرار الإشارة إلى أنه، في ضوء الواقع الخاص بحالة الموارد، يكون من المستصوب أن تقوم البلدان، بدلاً من الأخذ بمجموعة جمة من الأنشطة في برنامج العمل، باختيار عمليات تدخل، تُنتقى بعد تحليل دقيق، تسعى إلى إزالة العراقيل المؤثرة التي تعترض النمو. ذلك أن إزالة نقاط الاحتناق هذه، ولا سيما تلك التي تشمل عدة قطاعات، أو تلك التي تتصل بقطاعات استراتيجية، من المتوقع أن يكون لها تأثير المضاعف في تنمية الاقتصاد ككل. وعلى سبيل المثال، ونظراً إلى أهمية الزراعة في أقل البلدان نمواً (على الأقل من حيث إمكاناتها) بالنسبة إلى التجارة الخارجية والادخار والاستثمار، فإنه يمكن اعتبار الأنشطة الموجهة نحو تحقيق التحول الهيكلي في الزراعة بمثابة مجالات تدخل ذات أولوية. وقد يكون تشييد مطار ما أمراً حاسماً في تنمية الناتج المتخصص فيما يتصل بالمنتجات البستانية و/أو منتجات الأسماك.

٣١- ويمكن للبلدان أن تقوم بمراجعة خططها الاستراتيجية المتعلقة بالاستثمار، إذا كانت موجودة، بغية تنقيحها في ضوء برامج العمل لديها. ويتوقع أن تستتبع هذه العملية أساساً تحديد المجالات القطاعية والمجالات المتعددة القطاعات المقترحة للاستثمارات العامة. بيد أن من المهم أن تقوم البلدان بوضع استراتيجيات لتهيئة بيئة تمكينية من أجل الاستثمارات المحلية وكذلك الاستثمارات الخاصة الناجحة التي يتسم دورها في حقل إنتاج السلع والخدمات بأنه محوري في تحقيق أهداف البرنامج.

#### ملاحظات

١- عند إعداد هذا التقرير، ينبغي الاستفادة بالكامل من المصادر الموجودة. فلا ينبغي أن تكون ثمة حاجة - ولا يوجد وقت أصلاً - لإصدار تكاليفات بإجراء دراسات وطنية متعمقة.

٢- بخصوص القضايا والسياسات الوطنية، فإن المصادر المعنية تشمل وثائق الأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي، والموائد المستديرة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتقييم القطري الموحد الخاص بالأمم المتحدة والمعد في سياق إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، واستراتيجية التقييم القطري الخاصة بالبنك الدولي، و"الاستراتيجية الطويلة الأجل" أو التقارير القطرية ذات الرؤية ٢٠/٢٠، حيثما وُجدت.

٣- بخصوص المؤشرات، فإن المصادر الأساسية هي مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators) الصادرة عن البنك الدولي، وتقرير التنمية البشرية الصادر سنوياً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كذلك فإن تقرير أقل البلدان نمواً الصادر عن الأونكتاد سنوياً يقدم بيانات محددة عن أقل البلدان نمواً. انظر أيضاً "مجموعة مؤشرات أساسية للعمل بها"، التي تركز على وثيقة عمل ١٩٩٨ الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (المرفق الأول).



## المرفق الأول

### مجموعة مؤشرات أساسية للعمل بها

قياس التقدم الإنمائي: مجموعة مؤشرات أساسية للعمل بها	
المؤشرات	الأهداف
	<b>الحد من الفقر المدقع</b>
<p>١- معدل حدوث الفقر المدقع: السكان الأدنى دخلاً من دولار واحد في اليوم</p> <p>٢- نسبة ثغرة الفقر: الحدة الزمنية لحدوث الفقر</p> <p>٣- عدم المساواة: نصيب أفقر خمس السكان من</p> <p>٤- الاستهلاك الوطني</p> <p>سوء التغذية لدى الأطفال: مدى انتشار نقص الوزن للأطفال الأقل من خمس سنوات</p>	<p>ينبغي أن تخفّض بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠١٥ نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع في البلدان النامية (كوبنهاغن)</p>
<b>التنمية الاجتماعية</b>	
	<b>التعليم الابتدائي الشامل</b>
<p>٥- صافي القيد في التعليم الابتدائي</p> <p>٦- إتمام الصف الرابع من التعليم الابتدائي</p> <p>٧- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين من العمر ١٥ إلى ٢٤ عاماً</p>	<p>ينبغي وجود تعليم ابتدائي شامل في جميع البلدان بحلول عام ٢٠١٥ (غوميتيان، بكين، كوبنهاغن)</p>
	<b>المساواة بين الجنسين</b>
<p>٨- نسبة البنات إلى الأولاد في التعليم الابتدائي والثانوي</p> <p>٩- نسبة الإناث الملمات بالقراءة والكتابة إلى الذكور الملمين بهما (من البالغين ١٥ إلى ٢٤ عاماً)</p>	<p>ينبغي البرهنة على التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة وذلك بالقضاء على التباين بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ (القاهرة، بكين، كوبنهاغن)</p>
	<b>معدل وفيات الرضع والأطفال</b>
<p>١٠- معدل وفيات الرضع</p> <p>١١- معدل وفيات الأطفال الأقل عمراً من ٥ سنوات</p>	<p>ينبغي تخفيض معدل وفيات الرضع والأطفال الأقل من ٥ سنوات من العمر في كل بلد نام وذلك بمقدار ثلثي مستوى عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٥ (القاهرة، بكين)</p>

		<b>معدل وفيات الأمومة</b>
	١٢- نسبة وفيات الأمومة	ينبغي تخفيض معدل وفيات الأمومة بمقدار الثلاثة أرباع فيما بين
	١٣- الولادات التي يحضرها موظفون صحيون مدربون	التسعينات وعام ٢٠١٥
		<b>الصحة الإنجابية</b>
	١٤- معدل انتشار أساليب منع الحمل	ينبغي إتاحة الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، عن طريق نظام
	١٥- مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشري لدى الحوامل البالغات ١٥ إلى ٢٤ عاماً.	الرعاية الصحية الأولية، لجميع الأفراد من الأعمار المناسبة، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.
		<b>(القاهرة)</b>
<b>البيئة</b>		
		<b>البيئة</b>
	١٦- استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية	ينبغي وجود استراتيجية وطنية حالية للتنمية المستدامة، قيد التنفيذ، في
	١٧- السكان الذين لديهم إمكانية الوصول إلى المياه المأمونة	كل بلد بحلول عام ٢٠٠٥، بغية ضمان قلب الاتجاهات الحالية في
	١٨- مدى كثافة استخدام المياه العذبة	فقدان الموارد البيئية قلباً فعلاً على الصعيدين العالمي والوطني بحلول
	١٩- التنوع الأحيائي: المنطقة البرية المحمية	عام ٢٠١٥
	٢٠- الكفاءة في استخدام الطاقة: الناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة من استعمال الطاقة	
	٢١- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	
<b>المؤشرات العامة</b>		
الإدخار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الخدمات كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من إجمالي تكوين رأس المال الثابت	الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين مجموع معدل الخصوبة متوقع العمر عند الولادة المعونة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي الديون الخارجية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	<b>مؤشرات مختارة أخرى للتنمية</b>  <b>للأغراض المرجعية: الناتج القومي الإجمالي للسكان</b>

المصدر: استناداً إلى وثيقة OECD, 1998 "Measuring Development Progress" (قياس التقدم الاجتماعي).

## المرفق الثاني

### عناصر خطة تنمية للقطاع الزراعي

يمكن للإطار العام التالي أن يفيد كأساس لوضع خطة لتنمية القطاع الزراعي:

- ١- الزراعة في سياق الإطار الاستراتيجي الوطني للتنمية
- ٢- وصف لقاعدة الموارد الزراعية الوطنية
- ٣- الإطار المؤسسي للتنمية الزراعية
- ٤- تقييم عام لأداء القطاع الزراعي في السنوات العشر الأخيرة: الإنجازات والمعوقات والفرص
- ٥- مجالات عمل ذات أولوية لتعزيز تنمية القطاع الزراعي، أي على سبيل المثال:

- (أ) توعية المزارعين
  - (ب) البحوث
  - (ج) التكنولوجيا الزراعية
  - (د) الهياكل الأساسية للنقل الريفي
  - (هـ) إمكانية الوصول إلى التمويل الريفي
  - (و) إعادة تشكيل هياكل مؤسسات التسويق الزراعي
  - (ز) إمكانية الوصول إلى الأسواق
  - (ح) حماية البيئة وإدارة الموارد من أجل تحقيق الزراعة المستدامة
- ٦- الإطار التشغيلي:

- (أ) تعاقب عمليات التدخل: صياغة صفيحة تعاقب
- (ب) الروابط والآليات المتعلقة بالتنسيق

(ج) رصد الأنشطة وتقييمها

٧- تحديد تكلفة تنفيذ خطة التنمية الزراعية استناداً إلى الاختيار الأمثل للأنشطة

٨- تمويل الخطة واستراتيجية تعبئة الموارد:

(أ) الموارد الذاتية للحكومة

(ب) موارد القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية

(ج) موارد التعاون الإنمائي.

المرفق الثالث

تصور مفاهيمي لمشاريع وبرامج خطة العمل

يتعين، فيما يتعلق بكل برنامج ومشروع من المشاريع المكونة، ذكر الأهداف، واستراتيجيات تحقيق الهدف، والأنشطة الداعمة للأهداف الاستراتيجية، والتكلفة، والمقاييس، والأرقام المستهدفة، ومؤشرات الأداء

الأمثلة	الخطوات المعنية:
مضاعفة الدخل الفردي من ٢١٠ دولار من الولايات المتحدة إلى ٤٢٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في ١٠ سنوات. تخفيض معدل حدوث الفقر من ٥٠٪ إلى ٢٥٪ في ١٠ سنوات. وقف عكس انتشار فيروس نقص المناعة البشري بمقدار النصف عن المستوى الحالي	١- الأهداف الاستراتيجية للمشروع/البرنامج مذكورة بإيجاز، مع تبيان المقاييس والأرقام المستهدفة خلال فترة الخطة.
إقامة برامج لتحسين البحث والإرشاد الزراعيين بغية رفع الإنتاجية الزراعية بنسبة ٢٥٪ خلال العشر سنوات القادمة. وضع سياسات لتحرير خدمات التسويق من أجل تحسين المنافسة وتمكين المنتجين من تلقي ما لا يقل عن ٥٠٪ من سعر البيع النهائي لمنتجاتهم بالمقارنة مع نسبة الـ ٢٠٪ الحالية. إقامة برامج لتحسيس السكان بأخطار متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وزيادة الوعي والمعرفة بنموذج انتشار هذا المرض فيما بين ٨٠٪ من السكان بالمقارنة مع نسبة الـ ٥٠٪ الحالية. تقييم الطرق الرامية إلى تنظيم البحث والإرشاد الزراعيين، وتكلفة كل نهج في هذا الصدد.	٢- السياسات والاستراتيجيات الداعمة للأهداف الاستراتيجية المحددة.
	٣- تحديد المدخلات أو معاملات الارتباط التقنية لكل نشاط ومحاسن ونقائص كل منها. القيام على نحو محدد بتقييم الصلات الخاصة بدعم الاستثمارات لكي يمكن أن ينفذ البرنامج. اختيار الأساليب أو النهج للاضطلاع بالنشاط، وتقييم محاسنها ونقائصها.
تحديد تكلفة تشييد طريق مرصوف بالحصى المقيرة مقابل الإبقاء على طريق مرصوف بالحصى.	٤- تحديد تكلفة البرنامج على أساس نهج تنفيذ مختلفة، واختيار أقل الأساليب تكلفة.
يُرجى تقديم تقدير لمجموع الاحتياجات من الموارد من حيث الأرض والعمل ورأس المال والمهارات الإدارية.	٥- تحديد مجموع تكلفة البرامج المختارة في القطاع ومقارنتها بمستويات المعروض من الموارد والقيود القائمة.

المرفق الرابع  
هيكل موجز الميزانية الإرشادية والاحتياجات من التدفقات  
النقدية حسب القطاع والبرنامج

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	البرنامج	القطاع/الإدارة التابعة للوزارة	القطاع
			١	١	١ - الإدارة العامة
			٢		
			٣		
			١		
			٢	٢	
			١	١	٢ - القانون والنظام
			٢		
			٣		
					٣ - الهياكل الأساسية الاقتصادية
					٤ - القطاعات الإنتاجية
					٥ - الخدمات الاجتماعية
					٦ - الإغاثة والاستعداد في حالات الكوارث
					٧ - مجموع احتياجات الميزانية
					مطروحاً منه
					٨ - الأموال الذاتية
					مطروحاً منه
					٩ - أموال خدمة الديون
					مبالغ مرصودة لحالات التسرب، إذا كانت معروفة
					مضافاً إليه
					١٠ - الالتزامات المسقطة بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية
					١١ - ثغرة غير ممولة

**المرفق الخامس**  
**قائمة ثبت بالروابط المشتركة بين القطاعات فيما يتعلق بالمشاريع والبرامج**  
(توضح الاستثمارات المكتملة في قطاعات أخرى لكي يمكن للمشروع أن ينطلق)

القطاع	القطاع/الإدارة التابعة للوزارة	البرنامج	الإدارة العامة	القانون والنظام	الهياكل الأساسية الاقتصادية	القطاعات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية	الإغاثة والاستعداد في حالات الكوارث
١- الإدارة العامة	١	١ ٢ ٣ ١						
٢- القانون والنظام	١	١ ٢ ٣						
٣- الهياكل الأساسية الاقتصادية								
٤- القطاعات الإنتاجية مثال	الزراعة	الصادرات البستانية في المنطقة س			الأشغال العامة المطار الإقليمي			
٥- الخدمات الاجتماعية								
٦- الإغاثة والاستعداد في حالات الكوارث								
المنجزات القطاعية فيما يتعلق بالروابط المتبادلة								

سيساعد هذا الإطار في تحديد القطاعات الأعظم أهمية للمشاريع القطاعية الأخرى، فمثلاً سيكون لإنشاء مطار ما تأثير ممكن على السياحة.